والعلم حلها لا نم جواز ذلك على الاطلاق بل يمتنع
ما صدق عليه انه موجود في الجملة فهو معدوم في الجملة وبهذا يندفع
سلب الشيء عن نفسه او سلب لازمه عنه كما يقال بعض الموجود ليس
بموجود او معدوم منها لا نجوز ان يوجد شيء من الاشيا والا
لوجد
يلزم التسلسل اما الملازمة فلانه لو وجد شيء ما لوجد اشيا
غير متناهية اذ لو وجد زيد مثلا لوجد زيد وجوده علته
ومجموع العلة والمعلول فيكون الموجود ثلثة ثم نقول وجود
هذه الاشياء ومجموعها فيكون الموجود ادبعا ثم نقول وجود
هذه الاشياء ومجموعها فيكون خمسة وعلى هذا القياس حتى

حتى يثبت حلها لا نم لزوم ذلك وانما يلزم ان لو كان هذه
الاشيا موجودات خارجية وليس كذلك فان الموجود منها ليس الا ثلاثة
وهو ظ منها لا يجوز وجود شيء من الاشيا ايضا لان وجوده بعد
وجود الجزء الاخير من علته التامة وهو ظ ووجود الجزء المذكور
بعد وجود الجزء من علته التامة وهكذا فيلزم التسلسل حلها لا نم
الاخير
ذلك لجواز ان يكون الجزء الاخير عدميا منها ان هذا الشيء
الموجود معدوم لانه يصدق عليه انه معدوم المثل فينبغي
ان يصدق عليه انه معدوم والا لم يلزم صدق المقيد بدون
المطلق فيكون معدوما ولا يخفى ان هذه المغالطة تقيل

Copyright © King Saud University